



المدنيون في مواجهة الاستغلال الجنسي والأمراض والنهب والعنف

10 مارس 2026 | شمال دارفور

تشهد محلية طويلة بولاية شمال دارفور تدهورًا مقلقًا في الأوضاع الصحية نتيجة الظروف الإنسانية المتردية وضعف الخدمات الطبية. ووفقًا لمصادر محلية أفادت مصادر "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان"، تم تسجيل ما لا يقل عن 15 حالة إصابة بمرض السل في المنطقة، وسط صعوبات كبيرة يواجهها المرضى في الحصول على العلاج بسبب بُعد المرافق الصحية، ونقص الأدوية، وصعوبة التنقل في ظل الأوضاع الأمنية الراهنة. وقد اضطر بعض المرضى إلى التوجه إلى مناطق روكرو ومدينة نيالا لتلقي العلاج.

وفي سياق متصل، أفادت نساء من مدينة الفاشر، لمصادر الشبكة الميدانية، بأن المدينة تعرضت لعمليات نهب واسعة النطاق. ووفقًا لشهادتهن، تتم عمليات النهب على مرحلتين: الأولى خلال ساعات النهار وينفذها مدنيون قادمون من مناطق خاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع، بينما تتم المرحلة الثانية بواسطة عناصر من قوات الدعم السريع نفسها. وتشير الشهادات، إلى أن المسروقات يتم نقلها وبيعها في سوق مليط وسوق ثابت، إضافة إلى نقل جزء منها إلى مدينة نيالا.

كما ظهرت في محلية طويلة حالات إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) وأمراض أخرى منقولة جنسياً وسط ضحايا العنف الجنسي والاغتصاب الفارين من مدينة الفاشر. إضافة إلى ذلك، تم رصد حالات إصابة بفيروس التهاب الكبد الوبائي، ويُرجَّح أن يكون انتشارها مرتبطاً بعمليات نقل الدم غير الآمن أو مضاعفات مرتبطة بالولادة.

وفي هذا السياق، تفيد مصادر محلية للشبكة، بأن السلطات الصحية التابعة لحركة تحرير السودان وجهت بعدم الإفصاح عن هذه الأمراض. ومع غياب الرقابة الطبية وضعف نظم الرصد الصحي، يُخشى أن يؤدي هذا الوضع إلى اتساع نطاق انتشار الأمراض في المنطقة.

على الصعيد الأمني، تعرضت بلدة الحارة الواقعة على بعد نحو 30 كيلومتراً شمال كيكابية لقصف بواسطة طائرة مسيرة تابعة للجيش السوداني. وأدى الهجوم إلى سقوط عدد كبير من الضحايا، حيث استقبل مستشفى كيكابية الريفي أكثر من 23 جريحاً. كما تسبب القصف في احتراق جثث لم يتم التعرف على هوياتها، وفقدان عدد من المواطنين، إضافة إلى احتراق عدد كبير من المحلات التجارية في البلدة.

وفي محلية مليط، سُجل تصاعد ملحوظ في أعمال النهب المسلح واختطاف التجار مقابل دفع فدية مالية، حيث يُعتقد أن هذه العمليات تنفذها عناصر متحالفة مع قوات الدعم السريع. وقد أدى ذلك إلى حالة من الخوف وعدم الاستقرار الاقتصادي، ما دفع العديد من التجار إلى إغلاق متاجرهم ومغادرة المحلية. كما تشهد ولاية شمال دارفور، وخاصة محلية طويلة، ارتفاعاً حاداً في أسعار الوقود، الأمر الذي فاقم من معاناة السكان وأثر سلباً على حركة النقل والوصول إلى الخدمات الأساسية.

ومن التطورات الخطيرة الأخرى، ورود معلومات عن تعرض فتيات لاجئات من جنوب السودان، تتراوح أعمارهن بين 10 و13 عاماً، للاستغلال الجنسي. وبحسب المصادر، يتم استغلال هؤلاء الفتيات مقابل مبالغ مالية زهيدة تتراوح بين 5 و8 جنيهات، وفي حال رفضهن يتعرضن للضرب والإكراه. ويُعزى هذا الوضع إلى هشاشة أوضاع اللاجئين واللاجئات الذين يعيشون قرب أفراد هذه الجهة، ما يجعلهم عرضة للاستغلال.



ووفقاً لما أفادت به مصادر محلية مقربة للشبكة، فقد تم التواصل مع جهات شريكة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) التي يُتوقع أن تزور منطقة طويلة خلال الأيام المقبلة للنظر في هذه الانتهاكات وخاصة قسم منع الاستغلال والانتهاك الجنسي (PSEA). وأشارت المصادر، إلى أن اللاجئين يفتقرون إلى النفوذ والقدرة على تقديم شكاوى للسلطات المحلية.

توصيات سياسية:

وحيال هذه المعطيات توصي الشبكة بالآتي:

أولاً: إلى السلطات السودانية وجميع أطراف النزاع:

1. وقف الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية فوراً، بما في ذلك القصف الجوي والهجمات التي تطل القري والأسواق والمرافق الصحية، والالتزام التام بمبادئ القانون الدولي الإنساني، خاصة مبدأي التمييز والتناسب.
2. حماية السكان المدنيين في المدن والقري ومنع عمليات النهب المنظم للممتلكات العامة والخاصة، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.
3. ضمان الوصول الإنساني الآمن وغير المقيد للمنظمات الإنسانية والطبية إلى المناطق المتأثرة بالنزاع، خصوصاً في محليات طويلة وكبائية ومليط.
4. إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة في جميع الانتهاكات المبلغ عنها، بما في ذلك أعمال النهب، القصف الذي أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين، وجرائم العنف الجنسي والاستغلال الجنسي.
5. تعزيز الرقابة الصحية ونظم الترصد الوبائي والإفصاح عن تفشي الأمراض المعدية لضمان الاستجابة الطبية السريعة ومنع انتشارها.

ثانياً: إلى السلطات الصحية المحلية والجهات المسيطرة فعلياً على الأرض:

1. تعزيز خدمات الرعاية الصحية الطارئة في المناطق المتضررة، بما في ذلك توفير أدوية علاج السل والأمراض المعدية الأخرى.
2. إنشاء برامج عاجلة للفحص والعلاج للأمراض المنقولة جنسياً، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي، مع ضمان السرية وحماية الضحايا من الوصم الاجتماعي.
3. توفير خدمات متكاملة للناجين من العنف الجنسي تشمل الرعاية الطبية العاجلة، الدعم النفسي، والإحالة إلى خدمات الحماية.
4. تحسين خدمات نقل الدم والرعاية التوليدية لضمان سلامتها والحد من انتقال الأمراض المرتبطة بالإجراءات الطبية غير الآمنة.

ثالثاً: إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية:





1. تعزيز الاستجابة الإنسانية العاجلة في شمال دارفور، خاصة في مجالات الصحة، الحماية، والأمن الغذائي، مع التركيز على المجتمعات النازحة واللاجئة.
2. نشر فرق طبية متنقلة للوصول إلى المناطق التي تعاني من نقص حاد في الخدمات الصحية، مثل محلية طويلة والمناطق المحيطة بها.
3. تعزيز آليات منع الاستغلال والانتهاك الجنسي (PSEA) وضمان التحقيق الفوري في مزاعم الاستغلال الجنسي التي تطل الفتيات اللاجئات.
4. توفير برامج حماية خاصة للأطفال والفتيات اللاجئات، بما في ذلك إنشاء مساحات آمنة وآليات للإبلاغ عن الانتهاكات.
5. دعم آليات التوثيق والرصد المستقل للانتهاكات الصحية والإنسانية في دارفور لضمان المساءلة وتعزيز الاستجابة المبنية على الأدلة.

رابعاً: إلى المجتمع الدولي والآليات الإقليمية:

1. زيادة الضغط الدبلوماسي على أطراف النزاع للامتثال للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.
2. تعزيز الدعم المالي واللوجستي للاستجابة الإنسانية في دارفور، خاصة في القطاع الصحي وحماية النازحين واللاجئين.
3. دعم آليات التحقيق الدولية والمساءلة بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد المدنيين في السودان.
4. توسيع برامج حماية اللاجئين والنازحين، مع إيلاء اهتمام خاص بحماية الأطفال والفتيات من العنف والاستغلال الجنسي.

شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان

10 مارس 2026م